العدسية في اراضي بيسان ، وحثت حكومة طبريا كي تصون المشاريـــع الحيوية(١٩) . وقد شدد نصار دعوته هذه مع تزايد الخطر .

وفي اواخر عام (١٩١٠) شغلت الكرمل بقضية الاملاك الاميرية الخاصة بالسلطان عبد الحميد المسماة « الجفالك السلطانيـــة » او « الاراضي المـــدورة » ، والتي نقلت او (دورت) بعد خلعه الى الخزانة العامة ، وكـــان الفلاحون المقيمون فيها هم مالكوها الحقيقيون . ولكنهم تنازلوا عن ملكيتها فسجلت باسم السلطان كي تعفى من الضرائب وتنال الحماية . وتتوزع هذه الاراضي في ولايات سوريا والعراق والجزيرة . وكـــان نجيب ابراهيم الاصفر ، أحد اعضاء مجلس ادارة بيروت سابقا ، قد طلب امتيازا من وزارة المالية بان تؤجره هذه الاراضي لمـــدة ٩٩ سنة يقرضها مقابل هذا مائة مليـــون فرنك ، بشرط ان يتكفل باصلاح الاراضي . وابدت الكرمل قلقها بأن تكـــون الصهيونية والاموال اليهودية وراء هذا المشروع الواسع . وخاصة تلك الاملاك الاميرية الواقعة في فلسطين (غور بيسان واريحا) ، وبينت ان الدافـــع لطلب الاصفر هو شركة بلجيكية تعضدها الجمعية الصهيونية (وهي نفسها التي استثمرت الكنغو البلجيكي)(٢٠)، وان نجيب الاصفر او الشركة المحتجبة وراءه قصدت من تكبير المشروع ابعاد الشكوك عن الجمعية الصهيونية ومقاصدها في فلسطين .

ويبدو ان حملة الكرمل ، مع المقالات التي حررهـــا الكتاب والصحفيون على صفحـــات الجرائد الاخرى ، والتي كانت اول عمل موحد ضد تزايد النشاط الصهيوني قـــد دفنت المشروع الى حين(٢١) .

رافق تلك الضجة التي اثيرت حول بيع الاراضي المدورة، ازمة اخرى اثيرت في قائمقامية الناصرة ، كانت عاملا اخر في توسيع الاهتمام العربي بقضية الخطر الصهيوني . وكان شكري العسلي قد عين قائمقاما على الناصرة في خريف ١٩١٠ ، حيث كانت تقع اخصب الاراضي الزراعية (سهل مرج ابن عامر) ، وكانت هذه الاراضي قد وقعت منـــذ ٤٠ عاما كصفقة واحدة بيد بعـــض الاسر الغنية التي تقيم في المدن خـــارج فلسطين وهي (سرسق وتويني وبسترس) ، وقد باع بعض ابناء اولئـــك الاغنيـــاء ، ما ورثوه عن آبائهم فانتقلت معظم الاراضي الى أيدي الجمعية الصهيونية(٢٢) . وكان آخر الصفقات هي التي تمت في اكتوبر ١٩١٠ بين الياس سرسق ووكيل عن الجمعية الصهيونية(٢٣)لبيع اراضي قرية الفولة التي تقع بالقرب من الخط الحجازي بين حيفا ودمشق ، وبها قلعة تاريخية من ايام فتوحات صلاح الدين .

كان نصار قد زار شكري العسلي بعد ان ايقن ان نور الدين والي بيروت كان عازما على اجراء الفراغ للصهيونيين . ويروي نصار(٢٤) « ... سألت شكري في موقفه تجاه تلك الحركة المضرة فقال ما خلاصته: أنا شاب ونفسي تطلب العلى ولكن ثق بأني افضل العزل وخسران مستقبلي على التصديق على بيع وطني من اعداء امتي ودولتي .. » . فحث شكري اعيان القضاء بارسال برقيات الاحتجاج الى والي بيروت ليمتنع عن فراغ قلعة الفولة ، والابراق كذلك الى الصدارة والداخلية ورئاسة مجلس المبعوثان، وقدم حججه القانونية الى والي بيروت : فالبيع للاستعمار الاجنبي ، وقد اقرت الحكومة عـــلى منع بيع الاراضي الواقعة على جانبي الخط الحجازي ، والفولة قلعة تاريخية من فتوحات صلاح الدين تقع على ملتقى الطرق . وادعى الوالي بانه لا يوجد مانع قانوني لاتمـــام عملية الفراغ ، فالمشتري والبائع كلاهما عثمانيان(٢٥) . ورفض العسلي العمل بمقتضى هذا القرار فانذره الوالي بواسطة متصرفية عكا وكتب بالامر الى وزارة الداخلية على ان يطلب بعد ذلك عزله . وقبل ان يبلغ العسلي قرار العزل بلغه خبر انتخابه مبعوثا لدمشق بدلا من محمد العجلاني (المتوفى في يناير ١٩١٠) ، ولا شك ان الموقف الـــذي تبناه في قائمقامية الناصرة قد اضاف الى مؤهلاته ثقلا اخر ادى لفوزه باغلبية الاصوات .